دراسة سوسيو- نفسية لظاهرة انحراف البنات في الجزائر

د. أنيسة بريغت عسوس
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

أمام إهمال الأسرة لواجباتها التربوية وتخليها عن مسئوليتها في الرقابة والتوجيه والتقويم، فإن الأطفال قد تحرّروا إلى حدّ كبير في البيئة الحضرية، إذ أصبح الشارع يحمل العبء الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلي حدوث انحرافات كثيرة. فجنوح الأحداث في المدينة إنما هو ظاهرة مرتبطة بالتغير الإجتماعي الذي أحدث هزة في التماسك الإقتصادي والاجتماعي والتربوي للأسرة، إذ صاحب هذا التغير من جهة، ضعف الرقابة الأسرية الناتج عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وعدم وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار، و تدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها. ومن جهة أخرى، فإن تخلي بعض الآباء عن وظيفتهم التربوية وتركها لمسؤولية الأمهات، اللواتي تعانين بدورهن من ضغوط البيت والمستوى التعليمي الضعيف والضغوط المادية والنفسية التي تجعلهن غير قادرات على تلبية حاجات الأبناء المادية والمعنوية، كما يُلهيهن عن تربية ورعاية أبنائهن على أكمل وجه.

الكلمات المفاتيح: انحراف أحداث البنات، المشكلات الاجتماعية الاقتصادية، صعوبات البيئة.

Résumè

Cet article traite le problème de la délinquance juvénile féminine en Algérie tout en mettant l'accent sur les facteurs socio – économiques et psychologiques qui pourraient expliquer ce phénomène. La mondialisation, la modernisation et l'urbanisation en Algérie ont affecté non seulement la famille dans sa structure et fonction mais, a aussi réduit la cohésion sociale de ses membres. La famille est devenue incapable de remplir ses fonctions essentielles : l'éducation, la supervision et le controle des enfants, tout en faisant face aux difficultés économiques et environnementales d'une manières efficaces, la délinquance juvénile s'est répandue.

Mots clés: Délinquance féminine, problèmes socio-économiques, difficultés de l'environnement.

Abstract

The socio – economic problems that Algeria - faces as well as the socio – economic, cultural and environmental changes that followed modernization, urbanization and globalization in the Arab countries in general and Algeria in particular affected, not only the family in its structure and function but, also reduced the social cohesion of its members. As the family became incapable of performing its functions of rising, supervising, controlling children and, dealing efficiently with economic and environmental difficulties, juvenile delinquency became wide spread. This article deals with the problem of female delinquency and focusses on the socio - economic and psychological factors that may explain this phenomenon.

Keywords: Female delinquency, socio economic problems, environmental difficulties.

مقدمة:

انتقلت الأسرة الجزائرية في بداية الخمسينات من الريف و الصحراء إلى المدينة حاملة معها القيم والعادات والتقاليد والأخلاق الأصيلة التي تتميز بها الأسرة التقليدية المحافظة على عروبتها ودينها الإسلامي الحنيف. وبالرغم من تحوّلها مع ظروف الحياة الحضرية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، احتفظت بعلاقات الالتزام الاجتماعي مع أفرادها والأقارب والجيران.

كما حافظت على قيمة الأسرة الممتدة التي تتحلى بمكارم الأخلاق ومسؤولية توجيه الأطفال والإشراف على تربيتهم تربية سليمة، ومراقبة البنات على وجه الخصوص في اللَباس و أوقات الدخول والخروج من المنزل واختيار الزوج المناسب ومحاربة الفساد بشتى أنواعه. إذ كان هذا التعاون والتعاطف والحماية المفرطة للأصول والقيم الاجتماعية من العوامل الفعالة التي ساعدت على الحفاظ على استقرار الحياة الأسرية وتقوية الروابط الاجتماعية، مما جعل الأسرة في المدينة متكافئة ومتضامنة رغم العيش في أجواء تهدد دوما بالاغتراب والعزلة الخانقة.

ورغم ذلك، فإن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الجزائري في المدن الحضرية منذ الثمانينات، فضلا عن التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي الذي صاحب التحضر والتحديث والعولمة في البلدان العربية عامة والجزائر خاصة، قد مسَ الأسرة في بنيتها ووظيفتها وتماسك أفرادها.

وأمام تغير بعض الأسر في وظائفها وطبيعة نظامها، أصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن أداء وظيفتها التربوية سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية صعوبات البيئة والحياة اليومية، الأمر الذي أدى إلى انحراف سلوك أطفالها. حيث أن الكثير منهم يبتعدون عن المألوف متجاهلين القيم والمعايير الاجتماعية القديمة كلية.

وبينما نشاهد تجانسا كبيرا في أساليب التأديب عند أغلب الأسر الجزائرية نظرا لعدم فقدان الأسر الحضرية لأهدافها التربوية والاجتماعية والثقافية المستمدة من العادات والتقاليد العائلية والدين الإسلامي وما يرتبط بذلك من قيم التعليم والأخلاق الدينية والحضرية، فإن الكثير من الأسر التي أصبحت وحدات استهلاكية نتيجة التغير الاقتصادي والثقافي، تمضي معظم وقتها في البحث عن سبل الحياة، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على التغلب على ضغوط المحيط الصعب أو إيجاد السبل الكفيلة لأداء وظيفتها التربوية بصفة فعالة.

وأمام إهمال الأسرة لواجباتها التربوية وتخليها عن مسئوليتها في الرقابة، والتوجيه، والتقويم، فإن الأطفال قد تحرروا إلى حد كبير في البيئة الحضرية. إذ أصبح الشارع يحمل العبء الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلي حدوث انحرافات كثيرة تتمثل في قضاء الأطفال لقسط كبير من الوقت في تجمعات خارج البيت وتسكعهم في الصالونات وشوارع المدينة مع أصدقاء السوء، وتفشي عادات تعاطي السجائر بين الإناث والذكور في المدارس والجامعات، والإدمان على الخمور والمخدرات، وتفسح المراهقات مع الرجال ميسوري الحال خارج المدينة لربح قسط من المال لتلبية حاجاتهن من لباس وأدوات تجميل وأكل في مطاعم الفاست فود إلخ....

فجنوح الأحداث في المدينة إنما هو ظاهرة مرتبطة بالتغير الاجتماعي الذي أحدث هزة في التماسك الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للأسرة. إذ صاحب هذا التغير من جهة، ضعف الرقابة الأسرية الناتج

عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وعدم وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار، وتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها.

ومن جهة أخرى، فإن تخلي بعض الآباء عن وظيفتهم التربوية وتركها لمسؤولية الأمهات، اللواتي تعانين بدورهن من ضغوط البيت والمستوى التعليمي الضعيف والضغوط المادية والنفسية التي تجعلهن غير قادرات على تلبية حاجات الأبناء المادية والمعنوية، كما يُلهيهن عن تربية ورعاية أبنائهن على أكمل وجه. ومن ثم يفقد الأطفال مكانتهم ودوهم في الأسرة، الأمر الذي يدفعهم للبحث عنها في جهات أخرى.

وفي كثير من الأحيان يجد الأطفال أنفسهم في أحضان الشارع أين تصطادهم الجماعات المنحرفة التي يتعلمون منها السلوك المنحرف. حيث أن كثير من الأطفال في الجزائر، تحت إلحاح الحاجة، يضطرون للبحث عن مصادر رزق غير مأجورة وممارسة أعمال غير مشروعة تتنافى مع القيم والعادات السائدة.

وهذا الوضع المتفاقم يستدعي ضرورة ملحة لمعالجة هذه الظاهرة وتقدير مدى تأثير التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية عامة ووظائف الأسرة التربوية على وجه الخصوص وهنا انطلاقا من فهم كيفية وأسباب تغير الأسرة الجزائرية بنائيا ووظيفيا في الآونة الأخيرة وعلاقة ذلك بالسلوك المنحرف بجميع أصنافه وأشكاله عند الشباب بنين وبنات على حد سواء.

وأحسن دليل لإدراك اتساع وخطورة المشكلة وانتشار فساد الأخلاق في المجتمع الجزائري يتمثل في الإحصائيات الدالة والمتباينة التي سجلت في الحقبة الأخيرة وعرض بعض الحالات للانحراف السلوكي:

أولا: إحصائيات حول انتشار الفساد الأخلاقي:

1. بلغ عدد الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي، حسب مصادر أمنية 3167 حالة في الفترة ما بين 2002 و2004. بهذا الصدد، صرحت السيدة مسعودان، المشرفة على مكتب الطفولة بالشرطة القضائية بشوفالي، بالجزائر العاصمة، أن هذا الرقم لا يعكس الحصيلة الحقيقية لهذه الظاهرة، نظرا لعدد الضحايا الهائل الذين لا يخبرون السلطات المعنية خوفا من الفضيحة والعار[1].

2. وإن حالات الطلاق ترتفع بشكل لافت من سنة لأخرى، حيث وصل الطلاق بالتراضي عام 2005 إلى 10 آلاف حالة، بينما بلغ الطلاق بإرادة منفردة 17 ألف حالة. أما حالات التطليق فتتراوح بين 2500 و2600 حالة سنويا. في حين تضاعف الخلع بين سنتي 2003-2005، إذ ارتفع من 813 حالة إلى 3500 حالة [2].

3. كما أفاد تحقيق لمصالح الدرك الوطني أن هناك حوالي 80 ألف حالة إجهاض سنويا و77500 حالة ولادة منها أكثر من 7000 خارج مؤسسة الزواج. ويرجع ارتفاع عدد حالات الإجهاض إلى تزايد الاعتداءات الجنسية والاغتصاب وكذلك انتشار زنا المحارم.

كما أشار التحقيق إلى أنه في فترة 8 أشهر من سنة 2006، توفيت 78 امرأة حامل بطرق غير شرعية خضعت للإجهاض. وفي نفس السنة وخلال6 أشهر عثرت مصالح الأمن الوطني على 66 جثة لرضع حديثي الولادة أغلبهم قتلوا خنقا ورمي بهم في القمامات والمزابل العمومية [3].

4. وبينما أحصت مصالح الأمن 109 رضيعا حديثي الولادة، تم رميهم في الشوارع خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2007 على المستوى الوطني، من بينهم 22 رضيعة، فإنه خلال الفترة الممتدة بين

الفاتح جانفي إلى غاية شهر أكتوبر من نفس السنة، قد أحصت 35 جثة لرضع حديثي الولادة، وجدوا متوفين. في حين تم إحصاء 74 رضيعا عثر عليهم على قيد الحياة تم التخلي عنهم، في مختلف الأماكن العمومية، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن المكتب الوطني لحماية الطفولة وجنوح الأحداث على مستوى مديرية الشرطة القضائية [4].

5. كما أحصت مصالح الدرك الوطني ما يزيد عن 800 قضية تتعلق بالاعتداءات الجنسية ضد البنات القصر، أغلبها في مدينة وهران بغرب البلاد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2007، في حين تم توقيف أكثر من 900 شخص بين ذكور وإناث في قضايا الاغتصاب.

فيما عرف الاغتصاب والعنف ضد النساء خلال الأشهر التسعة من سنة 2007، 255 شخصا، 157 منهم تتراوح أعمارهم بين 18 و28 سنة [5].

6. وخلال سنة 2007، أحصى مجلس قضاء معسكر 1938 قضية اعتداء ضد المرأة، حيث تصدرت هذه القضايا جرائم عدم دفع النفقة بتسجيل 972 قضية وتلتها قضايا الضرب والجرح العمدي بإحصاء 370 قضية، ثم قضايا السب والشتم ب345 قضية.

أما قضايا الجرائم الجنسية، فقد أحصى المجلس خلال نفس السنة 238 قضية تتعلق بالتحرش الجنسي و11 قضية تتعلق بالاغتصاب، حيث تمت إدانة 1762 متهم بسبب ارتكابهم لهذه الجرائم [6].

7. وبشأن ترويج المخدرات، فقد سجلت مصلحة الدرك الوطني بالجزائر العاصمة، منذ بداية عام 2007، 2207 قضية أسفرت عن توقيف 3468 شخصا وتم وضع 2769 في الحبس المؤقت.

بينما بلغت كمية المخدرات المحجوزة 4562456 كلغ، في حين تم حجز 64900 قرص مهلوس. فالجزائر، حسب السلطات الأمنية الوطنية قد تحولت من بلد عبور لهذه السموم من المغرب باتجاه أوروبا إلى بلد مستهلك ثم إلى بلد منتج، حيث تم حجز 91089 نبتة منذ بداية العام 2007 [7].

وبالإضافة إلى انتشار الدعارة والاغتصاب في المدن الجزائرية الكبرى وارتفاع عدد الأمهات العازبات، وما يترتب عنها من جرائم الحمل غير الشرعي وقتل النفس، فإن ظاهرة الجزائريات اللواتي يتخذن جمالهن وبراءتهن وحيلتهن وسيلة للإيقاع بالضحايا وتحقيق غرضهن في الكسب السريع أخذت تزداد خطورة وانتشارا في الحقبة الأخيرة.

وفيما يلي عرض لبعض الحالات من النوع السابق ذكره تم الحكم عليها بعقوبة السجن النافذ مع سبق الإسرار والترصد ودفع غرامات مالية:

1- حالة مفيدة، البنت الشاذة جنسيا:

ترعرعت مفيدة (21 سنة)، التي هي طالبة في قسم الترجمة بين أحضان جدتها لأمها التي فارقت الحياة أثناء ولادتها. عاشت مفيدة حياة متحررة من كل السلطات ومدللة من طرف جدها وجدتها العاجزين المسنين الذين لا حول ولا قوة لهما. عرفت فنونا شتى من الانحرافات كتناول السجائر والمخدرات ومعاشرة الرجال مند صغرها. حاولت مفيدة الانتقال للعيش في بيت والدها في سن المراهقة، لكنها اصطدمت برفض زوجته لها، فأصبحت علاقتها به سيئة جدا. وبالإضافة إلى الضغوط النفسية والاجتماعية والشعور بالكبت والاغتراب، لم تكن مفيدة محظوظة عاطفيا، حيث عاشت صدمات عاطفية قوية في سن المراهقة، مما جعلها تشعر بالكراهية للرجال عامة.

التحقت مفيدة بالجامعة أين تعرفت علي أساليب التعدي على الغير والتشبه بالرجال في الكلام واللباس واستخدام أسلوب العنف والسب والشتم دفاعا عن نفسها وحصولا على حقوقها داخل الحي الجامعي. وباتت مع مرور الزمن تتسم بتصرفات رجولية وسلوكات لا تقيم وزنا ولا احتراما للقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع الجزائري المحافظ.

تعرفت مفيدة على لبنى التي هي طالبة في قسم اللغات وأعجبت بأنوثتها وقوامها الرشيق. فنشأت بينهما علاقة صداقة، حيث وجدت في حضنها الحب والحنان والعطف لتتحول إلى مثلية جنسية.

كانت مفيدة تلعب دائما الدور الأبوي وتقدم لصديقتها الرعاية والحماية، كما تحقق كل رغباتها في التنزه والتسلية ولباس الموضة. لكن رغم كل المجهدات لإرضائها، لم يدم هذا الأمر طويلا حتى شاهدتها وهي تغازل سحاقية أخرى في قمة الجمال والأناقة.

تغيرت حياة مفيدة إلى جحيم، حيث كانت تشعر بالغيرة الشديدة تجاه عشيقتها وأصبح الخوف يراودها باستمرار من فقدان حبِّها المفرط والعودة مرة أخرى إلى حياة العزلة الخانقة والاغتراب.

أصيبت مفيدة بنوبة عصبية وكادت تفقد أعصابها وتجن، فنشب الخلاف بينهما عدة مرات ليتحول إلى خصام وشجار عنيف مستمر. ولما بلغت الشجارات ذروتها، خططت مفيدة للانتقام من صديقتها الخائنة والناكرة للمعروف. فدعتها إلى سهرة وداع وهي في قمة القلق واليأس. وبينما كانت لبنى نائمة، سكبت مفيدة كوب من حمض الأسيد علي وجهها لتشوهه كلية. ولما لقي عليها القبض وأصدرت المحكمة حكما عليها بخمس سنوات سجنا نافذا، قالت مفيدة للقاضي "أهديتها حبي وتفاني، وكنت أحميها وأدللها باستمرار على حساب راحتي. كما أنني عرضت نفسي أكثر من مرة للخطر من أجلها، وتعرضت للضرب والإهانة، لكنها فتاة جشعة وأنانية ولا تفكر إلا في سعادتها. لن أتركها تعذب وتدمر نفس أخرى. لست نادمة على الجريمة التي اقترفت في حق أعز إنسانة لدي وأخيرا أشعر بالراحة النفسية..."

2- حفيظة وعمليات النصب والاحتيال:

لا يتعدى سن حفيظة 24 سنة عندما تمكنت من إسقاط ثلاثة من الضحايا في فخها. لقد احترفت مهنة اللصوصية والتزوير والاحتيال مستغلة براءتها المصطنعة تارة وذكاءها وحيلتها تارة أخرى. حيث أكد المدعو "جمال" الذي يعمل طبيبا لدى مصالح الأمن أنه وقع ضحية نصب واحتيال من طرف حفيظة، حيث اشترى منها شقة بعقود مزورة وأحضر لها مبلغا مقدما عن ثمن الشقة قدره 10 ملايين سنيتم وسلمته وكالة خاصة للتصرف في الشقة واهمة إياه أنها ستحضر له عقد الإيجار لاحقا.

أما الضحية الثانية « سمير« فقد استهدفتها حفيظة بعد أن قدمت نفسها على أساس أنها سيَدة أعمال تنحدر من عائلة ثرية تملك أراض وعقارات، فاقترحت عليه شقة على أنها ملك أحد أقاربها فقبل دون تردد. وبعد أن تسلمت المبلغ الإجمالي المتفق عليه كثمن للشقة وقدره 165 مليون سنتيم على ثلاث دفعات، سلمت له وثائق مزورة متمثلة في عقد الإيجار ووكالة خاصة. أكدت حفيظة لمصالح الشرطة، أن استهداف الشقق يتم بعد مراقبة الشقق الفارغة الخاصة بسكنات عدل، حيث يقوم شريكاها بكسر الباب وتدبير المفاتيح حتى تتم زيارتها من قبل الضحايا.

وفيما يخص عملية النصب والاحتيال الثالثة، فقد استهدفت الضحية المدعو "الطيب". إذ قامت حفيظة بإيهامه بأن الشقة ملك لها وتود بيعها في أقرب

الآجال لأنها بحاجة إلى سيولة، وبعد أن تسلمت مبلغا ماليا قدره 175 مليون سنتيم، سلمت 10 ملايين سنتيم لصاحب الوكالة العقارية التي اتصلت بها عارضة بيع الشقة واحتفظت بنصيبها في العملية الذي يقدر بنفس المبلغ وسلمت الباقي لشريكيها. أما المفاتيح والوثائق المزورة فقد سلمتها للضحية، ليثبت ديوان الترقية والتسيير العقاري فيما بعد بأنها مزورة[8].

3- مليكه والوعود الكاذبة:

استغلت مليكه منصبها كعون إداري بأحد البنوك وأيضا معرفة الناس لها كصانعة حلويات تقليدية، حيث كانت تعد ضحاياها بالحصول على سكنات اجتماعية تساهمية أو سكنات عدل، وكذلك سيارات بالتقسيط أو تأشيرة سفر خارج الوطن.

ظلت مليكه تمتهن النصب والاحتيال طيلة مدة سنتين، حيث جمعت ما يفوق 2 مليار و500 مليون سنتيم و64000 أورو و400 جنيه إسترليني مقابل وعود وهمية [9].

4- فاطمة تقتل والدها:

بدأت معاناة فاطمة بعد انفصال والديها وزيادة الضغوط النفسية عليها. حيث صارت فاطمة مكلفة بأعباء المنزل من غسيل وطهي، فانخفض تحصيلها الدراسي. لم تستطع فاطمة التوفيق بين طلبات والدها المتعددة ومسؤوليات المنزل والواجبات المدرسية الصعبة، فانتهى بها الأمر إلى الانفصال عن الدرَاسة.

لقد أصبحت فاطمة بمثابة "الخادمة" في البيت، لكن هذا الوضع لم يكن كافيا لإرضاء والدها الذي كان يستفزها في كل الأوقات ويقارنها بوالدتها الفاشلة وعديمة الشخصية. لذلك، قررت التخلص منه لقسوة معها، فوضعت سم الفئران في فطوره لمدة 15 يوما، فأصيب بالإرهاق والمرض ولازم الفراش. ولما تفاقم الوضع عليه، قررت ابنته الكبرى نقله إلى المستشفى لمراجعة الطبيب والقيام ببعض التحاليل. وبما أن السمّ عّم كامل جسمه، أصبح احتمال إنقاذه مستحيلا [10].

5- ذهبية تنتقم من عمها دفاعا عن شرفها:

لم تتوقع ذهبية أن تكون ضحية عمها الذي تكفل بتربيتها ورعايتها بعد وفاة والديها في حادث مرور وسنها لا تتعدى ال5 سنوات. أصبحت ذهبية مراهقة جميلة وجذابة، فخطط العم لينال من شرفها. حيث دفعته غريزته الحيوانية إلى استعمال القوة والتهديد لاغتصاب ابنة أخيه التي كانت تكّن له كل الحب والاحترام لكونه عوضها حب وحنان والديها. حينها مارس عليها الجنس بالقوة وبعد فعلته الشنيعة، هددها بالقتل في حالة إفشاء الخبر.

لم تتقبل ذهبية الصدمة، فانهار عالمها وفقدت راحتها النفسية. فقررت الانتقام منه قتلا بواسطة مقص، حيث طعنته ثلاثين طعنة، سقط على إثرها جثة هامدة وسط بركة من الدماء. ظلت ذهبية بجانب الجثة مدة طويلة وشعرت بالسكينة والراحة النفسية. فكيف يمكن لها أن تشعر بالندم لما يقوم أعزّ شخص في حياتها بهتك عرضها عوضا عن حمايتها من الأذى، حيث سلب منها أثمن شيء تكتسبه وهو براءتها والإحساس بالأمان في بيت والديها [11].

وفي ضوء هذا التغير الاجتماعي الذي نتج عنه ضعف في روح المقاومة النفسية والاجتماعية للمغريات المادية، وضعف في الوازع الديني والخلقي، سنستعين بعدد من النظريات لتفسير بعض مظاهره ونتائجه على البني الأسرية والاجتماعية. ومن هذه النظريات، نظرية الصراع والتغير الاجتماعي، والنظرية التربوية، والنظرية التفاعلية الرمزية والنظرية النسقية.

ثانيا: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

- **نظرية الصّراع والتغير الاجتماعي:**

ترى نظرية الصراع أن العوامل الخارجية بمثابة قوى تغيير رئيسية، حيث أن الظروف الاقتصادية المتدنية وتغيرّ البني الاجتماعية وعلاقات السلطة في المجتمع هي من أهم عوامل التغير الأسري. فالتغير داخل الأسرة غالبا ما يتعلق بتوزيع الموارد والأدوار والسلطة بين أفرادها. كما يمكن أن تكون له علاقة بعدم المساواة في العلاقات الزوجية يؤدي التحرر الاقتصادي للفرد إلى تحرره اجتماعيا، فما إن تملك الفرد موارد اقتصادية حقيقية حتى تخلص من كامل قيود المجتمع عامة أو الأسرة على وجه الخصوص. وهكذا، فإن العلاقة بين التحرر المادي والتحرر الاجتماعي هي علاقة تبادلية. حيث تؤكد نظرية المصادر بأنه كلما أمتلك الفرد مصادر مادية أو اقتصادية، امتلك مصادر لقوة والسلطة [12].

ويؤكد Shaw في دراسة قدمها في مدينة Chicagoالأمريكية "أن نسبة كبيرة من الجانحين إنما يرجع سلوكهم المضاد للمجتمع إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإلى سوء ظروفهم الاقتصادية" [13].

فحسب نظرية الصراع، فإن توفير الأبناء مصادر اقتصادية للأسرة، فإن ذلك يكسبهم بعضا من الحرية، فتصبح لديهم الجرأة لإرغام أسرهم على التنازل عن سلطتها عليهم وذلك نظرا لحاجتها الماسة إلي مساعدتهم المادية. وبما أن بعض الأسر الجزائرية تعتمد على الدخل الذي يجلبه الأبناء، تصبح العلاقات بينهم متساوية بسبب امتلاكهم مصادر اقتصادية مستقلة.

وعلى الرغم من مساعدة نظرية الصراع في فهم جانب مهم من هذا التغير، إلا أنه تم نقدها من طرف المنظرين الانتقاليين مؤكدين على أن دراسة المجتمع دراسة موضوعية تتطلب عدم الاقتصار على الجانب المادي والاقتصادي، بل تحتاج إلى الاهتمام بالمجال الثقافي بما فيه التحليل النفسي للاستغلال والسيطرة.

- **النظرية التربوية:**

وتنقسم هذه النظرية إلى البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية:

1. النظرية البنائية الوظيفية: حيث يرى الوظيفيون أن وظيفة المجتمع الأساسية تكمن في التقليل من حالات الانحراف عن المعايير من خلال القانون والضبط الاجتماعي حتى يتحقق الاستقرار الاجتماعي [14].

تبين النظرية البنائية الوظيفية كيف يتعلم الفرد الأفعال الأخلاقية بالنظر إلى الفرد على أنه نتاج المجتمع والبيئة التي يعيش فيها. وترجع هذه النظرية السلوك المنحرف لعدة عوامل مثل الأحوال الأسرية السيَئة، وعدم تلبية مطالب الأطفال الجسمية والنفسية والاجتماعية، واضطراب التنشئة الأسرية في مرحلة الطفولة، وضعف سلطان الأسرة، وضعف رقابتها على الأولاد بسبب غياب الأب أو انشغال الأم بالعمل خارج البيت، و انحراف الوالد أو الوالدة لعدم توفير المناخ النفسي والاجتماعي داخل البيت. حيث أن تمزق الأسرة وتفككها وسيادة العادات والتقاليد الفاسدة في علاقتها، كلها، تمثل عوامل تنعكس سلبا على أحوال الأسرة بصفة عامة وأحوال الفرد وسلوكه بصفة خاصة.

كما ترى أن الطفل الذي لم تتم تنشئته تنشئة سليمة قد يصل سلوكه إلى حد اللامبالاة، والتواكل، والتخاذل والسلبية [15]. وقد استخلص من العديد من الدراسات الميدانية أن الشجارات المستمرة في الأسرة من الأسباب التي تؤدي إلى الجنوح وما يرتبط به من سلوك منحرف [16].

كما يلاحظ أيضا أنه عند غياب المراقبة والتوجيه والتربية، وعندما يكون الولدان لا يتميزان بالأخلاق الحميدة والمسؤولية الاجتماعية، فإن الأبناء يرثون حتما صفة من صفاتهما وبذلك ينحرفون نحو طريق الفساد[17].

وهكذا، فإن النظرية البنائية الوظيفية قد أظهرت قدرتها على تفسير بعض مظاهر السلوك المنحرف. حيث تربط بين غياب الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والتوعوية والتثقيف والتوجيه بما يعزز ثقة الفرد بنفسه وتكيفه مع نفسه والوسط الذي يعيش فيه واندفاعه نحو اللجوء إلى الطرق غير المشروعة لمواجهة سلبيات الحياة اليومية.

2. النظرية التفاعلية الرمزية:

ركز أصحاب اتجاه التفاعل الرمزي اهتمامهم من منطلق اجتماعي- نفسي، على بحث مسألتي التنشئة الاجتماعية ونمو الشخصية اللتين تلعب فيهما الأسرة دورا هاما. فالتنشئة الاجتماعية بالنسبة إليهم هي عملية ديناميكية يتعلم فيها الفرد السلوك السوي ليصبح شخصا متكيفا اجتماعيا ونفسيا [18].

فحسب هذه النظرية، يكتسب الفرد النماذج والأفكار والأحاسيس من خلال عملية التفاعل الاجتماعي مع أعضاء المجتمع وعملية التنشئة الاجتماعية من قبل أعضاء الأسرة.

وقد تعرضت النظرية التفاعلية الرمزية لانتقادات عديدة من أهمها تجاهلها للعوامل النفسية مثل الدوافع والحاجات والمقاصد والطموحات والعواطف، وعدم قدرتها على تفسير قضايا النفوذ، والصراع والتغير.

- **النظرية النسقية:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن النسق التربوي تعرض لتغيرات عميقة مسَت البناء والوظيفة، وظهرت مؤسسات حضرية وتنظيمات حديثة لتغطية عجز الأسرة وتكملة وظيفتها التربوية [19].

وقد جاءت دراسات عديدة لتؤكد أن التغير كظاهرة اجتماعية يحدث نتيجة عدة عوامل مثل العامل التكنولوجي والعامل الاقتصادي والعامل الجغرافي والعامل السياسي. وأن هذه العوامل مجتمعة تفسر التغير البنائي والوظيفي للمجتمع وكذلك تغير العادات والتقاليد والقيم بسبب التغيرات في البيئة الاجتماعية المتمثلة في اللَباس واللَغة والثقافة الاستهلاكية وانتشار العديد من الأبعاد السلبية للثقافة وقيم الفردية والجري وراء الربح السريع وسيادة القيم المادية. حيث أن كثير من التغيرات الجوهرية التي أصابت المجتمع الحضري الحديث من جراء انتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع، قد أحدث تأثيرا عميقا في بناء الأسرة الحضرية ووظائفها. فعوامل مثل ضعف الصناعة وكثرة القروض قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية. كما أن انفجار السكان في المدن و البطالة والأمية وضعف راتب الأسرة وتحرر المرأة وعدم تكافؤ فرص العمل وارتفاع نسبة الطلاق قد تنتج تناقضات في المجتمع، كما تعيق الأسرة بنائيا ووظيفيا [20].

وبعد استعراض المقاربات النظرية السوسيولوجية التي تحاول تفسير تأثير التغير الاجتماعي على وظيفة الأسرة التربوية، يتبين أن كل من الاتجاه البنائي الوظيفي ونظرية الصراع والنظرية البنائية الوظيفية والمقاربة النسَقية تكمل بعضها البعض. كما أن لها القدرة على تفسير تأثير البيئة الحضرية على وظيفة الأسرة التربوية وجنوح الأبناء.

وبما أن التغير هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأسباب والآثار والنتائج، فعلى المستوى الفردي، تعتبر نظرية الأنساق العامة وكذلك النظرية البنائية الوظيفية، الأكثر شمولية وبالتالي الأنسب لتفسير

تأثير التغير الاجتماعي على سلوك الفرد. إذ أن كليهما تأخذ بعين الاعتبار تضافر وتكامل عدَة عوامل (مثل العامل التكنولوجي والعامل الاقتصادي والعامل الديموغرافي والعامل الثقافي والعامل التربوي والعامل البيئي). وأن هذه العوامل مجتمعة تقدم تفسيرا ملائما ومعقولا حول التغير الملحوظ والعميق الذي يمَس بناءات المجتمع ووظائفه ونظمه وظواهره وعلاقته.

وبعد تعرضنا إلى جرد نقدي للنظريات التي حاولت تفسير التغير الاجتماعي، ولزيادة الفائدة وترسيخا لهذه النظريات، سوف نتعرض إلى بعض العوامل والأسباب التي أدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى التنشئة الخاطئة في الجزائر من خلال بعض الدراسات والبحوث والأحداث اليومية.

ثالثا: التغير الاجتماعي والتنشئة الخاطئة في الجزائر:

لقد سجلت مصالح الأمن ارتفاع نسب زنا المحارم والقتل دفاعا عن النفس، كما سجلت تورط 645 امرأة في الجزائر في الجريمة بالسَم، الخنجر أو الساطور، حيث أكدت بعض الدراسات أن المرأة الجزائرية تتفنن في القتل بطريقة مثيرة للدهشة والتقزز تصل إلى حد الامتياز والتميَز [21].

كما يصرح الدكتور قيرة في أحد دراساته: "أن المرأة التي أجبرتها الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المأجورة، تتعرض إلى الإهانة لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة، فهي لا تأمن على حياتها، طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها، ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي" [22].

فقد مرّ المجتمع الجزائري خلال الفترة ما بين 1962-2008 بمرحلة تغير اجتماعي واسعة النطاق شملت جميع مظاهر الحياة المادية وغير المادية. إذ يشير التغير الاجتماعي، كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية [23]. فبالنسبة للتجربة الجزائرية، اهتمت الدولة بتطوير وتغيير المجتمع الجزائري. حيث أقدمت على تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في نشر التعليم (مع توفير الإقامة الجامعية، والنقل، والمراجع للبحث العلمي والأكل للطلاب والطالبات) والرعاية الصحيَة (بتوفير مجانية العلاج داخل مستشفيات الدولة ومجانية علاج الأمراض المزمنة). هذا فضلا عن إقامة المنشآت الحديثة كالمساكن (لأغلبية العمال وتقديم مساعدات للكثير من المواطنين المعوزين) والطرقات ووسائل الاتصال...الخ

وقد تأثر المجتمع الجزائري في مجال التحديث والتحضر والعولمة بالتجربة الأوروبية، حيث شرع في استيراد الكثير من الأنظمة والقوانين والنماذج الجاهزة والمعدات والأدوية ووسائل الإنتاج.

وبما أن هذه الوسائل، والنماذج المادية والتعليمية التي ترتبط بها قيم ومعايير الدول المتقدمة المصدرة لها، تخالف أحيانا قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري العربي المسلم، فإنها أدت إلى إحداث تغيرات معتبرة في بناء الأسرة ووظائفها. حيث أصبحت الحاجة المادية والعوز من أهم الضغوط التي تؤثر في الحياة الأسرية والانسجام الداخلي بين أفرادها. ذلك أن الأمر يتعلق من جهة، بمطالب الأبناء المتزايدة، وتقليد الموضة والميل إلى الاستهلاك وإرادتهم في التحرر أكثر فأكثر من السلطة الوالدية بقضاء وقت فراغهم أمام شاشة

التلفاز أو الإنترنيت أو في الشارع، مما يولّد صراعات وتوترات دائمة في العلاقات الأسرية.

ومن جهة أخرى، فإن قدرات الآباء المحدودة تؤدي بهم إلى الجري المستمر وراء المتاعب اليومية لتغطية مطالب أفراد الأسرة اللامتناهية وتوفير معيشة كريمة لهم. حيث أصبح الشارع والمؤسسات البديلة تحمل العبء الأكبر من عملية تربية وتنشئة الأبناء بنين وبنات على التوالي [24].

إن إهمال الأسرة الحضرية لوظيفة تقويم سلوك الأطفال، وتسامحها وتعاطفها السلبي لما يقترفون من أخطاء قد يؤثر حتما في سلوكاتهم. إذ نلاحظ انتشارا واسعا للألفاظ والعبارات البذيئة والتصرفات التي تخدش الحياء في المناطق الشعبية والأحياء الجامعية على حد سواء.

فالتحضر والتحديث والعولمة هي ثلاث عمليات مترابطة أدت إلى التغير الذي انعكس سلبا وإيجابا على بناء الأسرة ووظيفتها. حيث نلاحظ اليوم ظاهرة عولمة الثقافة الغربية في الجزائر بشكل يلفت الانتباه. إذ نسجل مثلا زيادة مذهلة في حالات الانفصال والطلاق خلال العشرية الفارطة، وانتشار ظاهرة التساهل الجنسي والاغتصاب في المناطق الحضرية. كما نلاحظ ارتفاعا في عدد الأطفال غير الشرعيين وانخفاض معدلات الزواج وزيادة في عدد الأسر التي يتولى أمرها أحد الوالدين فقط.

وتتأرجح نتائج الباحثين حول مسألة انتشار الفساد الأخلاقي في الدول العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص بين الضعف الذي أصاب التربية الأسرية من جهة والأسباب الاجتماعية الكامنة وراء انتشار السلوك الإنحرافي لدى الشباب من جهة أخرى.

هناك دراسات حديثة قامت بربط جنوح الأحداث وانتشار الفساد الأخلاقي بضعف الرقابة الأسرية وانتشار التسامح نحو السلوك المنحرف وانشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل وكثرة غياب الأب وتحليه باللامبالاة تجاه تربية الأبناء، فضلا عن عدم احترام الأبناء لأعراف وتقاليد المجتمع المتعارف عليها. وضعف الرقابة الذي ينعكس سلبا على تحصيلهم الدراسي، مما يؤدي بهم إلى التسرب أو الرسوب المدرسي والاختلاط برفاق السوء في وقت فراغهم [25]. وتشير دراسات أخرى إلي تدني دخل الأسرة وانتشار البطالة وتخلي بعض الأسر عن أداء الواجبات التربوية مما يدفعها لغض النظر عن أفعال الفحشاء والمنكر عند الشباب بنين وبنات [26].

وهكذا، قامت دراسات أخرى بربط التغيرات التي طرأت على نسق القيم الاجتماعية بتعدد سبل الربح السريع عند الذكور والإناث على حد سواء، وانتشار العنف في شوارع المدينة وتعاطي المخدرات في المدارس والجامعات والاعتداء على الغير وتلاشي قوانين الدولة العقابية. فضلا عن غياب فعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وانتشار ثقافة الثأر عند الشباب واختلاط الحلال والحرام داخل البيوت وعجز بعض النساء عن كيفية التعاطي مع تحررهن الاقتصادي والاجتماعي [27].

ومن جهة أخرى، فقد أجرى الباحث محمد بومخلوف دراسة ميدانية حول "علاقة الضغوط المادية المعنوية بالمحيط وأثرها على أداء الأسرة لوظيفتها التربوية" في الوسط الحضري للجزائر العاصمة، وذلك بالاعتماد على عينّة تتألف من 754 أسرة. حيث لخص هذا الأخير نتائج البحث في كون واقع الأسرة الجزائرية شديد التعقيد، لكنه لا يوجد نموذج أسري محدد أكثر تحكما في المجال التربوي من نموذج آخر، وإنما توجد وضعيات أسرية متباينة ومتفاوتة في المجال المادي والاجتماعي ودرجة تماسكها الداخلي والخارجي [28].

وبما أن التعليم من أهم عوامل التحرر الاجتماعي الذي يتناسب طردا مع تحسين الظروف الاقتصادية، فالمرأة الجزائرية غير المتعلمة أو ذات مستوى تعليمي غير متقدم تجد صعوبة في التحرر اقتصاديا، خاصة وأن المجتمع الجزائري يعاني من أزمات اقتصادية خانقة في الآونة الأخيرة.

فالتحرر الاجتماعي يبقي بوابة دخول المرأة للعالم الاقتصادي. إذ توجد أمثلة كثيرة للمرأة الجزائرية المتمتعة بمساحة من التحرر الاجتماعي، نذكر منها الأستاذة، والمحامية والوزيرة. إذ أن معظم النساء الجزائريات المتعلمات أو ذوات مستويات تعليمية عالية يتجاوزن الصعوبات التي تعترض طريق المرأة المتحضرة عموما ويتمكن من التحرر من القيود الاجتماعية التي تحول بينها وبين تحررها الاقتصادي.

وبما أن نجاح المرأة الاقتصادي مرهون بمدى تحررها الاجتماعي. فالمرأة العاطلة عن العمل تشكو من القلق والكبت ونقص الثقة بالنفس. إذ أن حالتها النفسية المزرية تعوق تقدمها، فيصبح همها الشاغل البحث عن كيفية الحصول على المال لتحقيق أهدافها.

وبما أن الأسرة هي المنطلق الأساسي والقوة الشرعية التي تواجهها المرأة للتحرر اجتماعيا، فالأب أو الأخ والزوج بعد الزواج قد يسهل أو يعرقل الظروف الاجتماعية المتعلقة بوجودها وكيانها. وبعد ذلك، تلعب الدولة دورا هاما في منحها الفرصة لتوظيف طاقتها واستغلال مؤهلاتها في منصب مأجور، لتتحرر اقتصاديا وتصبح فردا ناجحا في المجتمع.

وهكذا، يصبح تأهيل المرأة علميا ومعرفيا خطوة أساسية لتقدمها لكن، بدون انفتاح المجتمع عامة والأسرة بصفة خاصة كنواة هذا المجتمع، لا تستطيع المرأة التحرر اقتصاديا. ومن هنا يجب لفت الانتباه إلى أن المرأة الجزائرية، في كثير من الأحيان، لا تزال عاجزة عن كيفية التعاطي مع تحررها الاقتصادي والاجتماعي. فكثير من النساء في الجزائر يعتمدن كليّة على مصادرهن الاقتصادية، الأمر الذي يدفعهن إلى الاستغناء عن أسرتهن في عملية التحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية، فيصبح نجاحهن سلبيا ومدمرا.

فالتجربة التي تعيشها المرأة الجزائرية في الوقت الراهن، من خلال محاولاتها نيل استقلالها الاجتماعي الاقتصادي، جاءتها بمتاعب لا حدود لها على حساب مسؤولية الأطفال ما بعد الطلاق، أو أنواع كثيرة من الانحرافات ما بعد التحرر من سلطة الأب أو الزوج.

كما أن الكثير من نساء اليوم أصبَحن تحملن الفكرة التي مفادها أن التحرر الاجتماعي هو المخرج الوحيد للوصول إلى ما تنشده من نجاحات مهنية تكفل لها التمتع بمزايا اقتصادية. إذ أصبح النجاح في المجتمع الجزائري هدفا رئيسيا سواء كان ذلك في الدرَاسة أو في الحصول على وظيفة أو حتى إقامة علاقة مع رجل ميسور الحال أو له علاقات متينة مع كبار المسئولين وقادر على التكفل بهن وتحقيق غايتهن المستقبلية.

فبالنسبة للنجاح المادي الفردي مثلا، فإن حدوث تغيرات معتبرة في القيم ذاتها أو توظيفات جديدة للقيم القديمة، قد جعلت بعض الأولياء يغضون الطرف عن الوسائل التي تحقق بها البنات نجاحاتهن المتمثلة في تبني قواعد اللامعيارية مثل التحايل على القوانين أو استغلال بعض المعارف عن طريق الرشوة وغيرها من الأنشطة التي تنحرف تماما عما تنص عليه القيم والمبادئ الأخلاقية السائدة.

فكلما زاد مستوى الطموح لتحقيق الأهداف الثقافية والمادية، وكلما توفرت وتكاثرت سبل تحقيق هذه الأهداف، أدَى ذلك بكل تأكيد إلى تبني البنات عادات جديدة أو بالأحرى تعديل المعتقدات القديمة في المجتمع الجزائري التي يوجد لبعضها علاقة بأنماط السلوك المنحرف.

ومن آثار التنشئة الخاطئة والتغيّر السريع للقيم والعادات والتقاليد المستمدة من الثقافة العربية والدين الإسلامي، شعور شباب اليوم بصفة عامة والبنات على وجه الخصوص بالوحدة والاغتراب اللذين يبرزان في محاولاتهم جذب الانتباه بطرق تكون أحيانا متنافية تماما والقيم الاجتماعية القديمة مثل الشعور العدائي والتمرد وعدم الحياء والتحلي أكثر فأكثر بالجرأة والوقاحة المتزايدة وتجاوز الخطوط الحمراء كلما أتيحت لهم الفرصة للارتقاء اجتماعيا واقتصاديا.

وبالإضافة إلى التنشئة الخاطئة، وتمتع شباب اليوم بحرية مفرطة تؤدي بهم إلى الميول المضادة للمجتمع، تلعب سمات الشخصية الفردية دورا هاما في سلوك الفرد. إذ نميز بين ثلاث أنماط أساسيَة من الشخصية التي تقابل ثلاث آليات للتطبيع الاجتماعي:

- يوجد الفرد الذي تحكمه العادات والتقاليد في نشاطه اليومي، وهذا النمط يحاول الامتثال للتقاليد في شؤون حياته والتصرف وفق ما تعلمه من تربية والدية ومبادئ دينية وأخلاقية.
- أما النمط الثاني، فهو الفرد الذي يتسم بالشخصية المستقلة. وهذا النمط يكون قوّي الشخصية ويتسم بالنضج، حيث يسير حسب وعيه وضميره ومبادئه الأخلاقية المكتسبة منذ الصغر ويتصرف مع الغير حسب الأعراف والقيم التي جسدها المجتمع.
- ويوجد النمط الثالث الذي يتميَز بالشخصية التابعة للغير، حيث يتسم بالسلوك الإتكالي، ويتصرف تبعا لما ينتظره منه الغير.

وهكذا، فإنه من الواضح أنه، مهما كانت سمات شخصية الفرد، فإن خدمة التربية الأسرية للأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع تضل ذات قيمة جوهرية. فمن خلال متابعة الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري مثلا، يلاحظ العديد من الأساليب الخاطئة السائدة في الوسط التربوي للأسرة. إذ أن الحياة والعلاقات السائدة في الأسرة المبنَية أحيانا على أسس غير سليمة تكون معرقلة لإشباع حاجات الفرد ونموه النفسي ومطامحه. مما ينعكس سلبا على صحته الجسمية والنفسية والعقلية السوية.

ومحاولة لتخفيض درجة انحراف السلوك بين البنين والبنات في المجتمع الجزائري، لا بد من وجود أساليب وطرق تساعدنا علي معالجة الأساليب التربوية المنحرفة وكذلك العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تساهم في انتشارها مع ضرورة أخد إجراءات توعوية وتثقيفية لتهيئة الظروف المناسبة للتربية السليمة. وفيما يلي، نحاول تقديم بعض هذه الأساليب والطرق:

رابعا- بعض الطرق لمحاربة الفساد الأخلاقي:

إن من بين العوامل الاجتماعية والأساليب والطرق الاقتصادية والبيئية المؤدية إلى الشدّة والقلق الاجتماعي، وإحداث نوعا من التوتر في العلاقات الأسرية نذكر مشكلة البطالة وضعف الدخل والظروف السكانية المزرية ونقص الأماكن الترفيهية والمساحات الخضراء وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمهات اللواتي يصعب عليهن التوفيق بين الأشغال المنزلية وتربية الأبناء إلى جانب القيام بعمل مأجور طيلة النهار.

فهذه الحالة يمكن مواجهتها بتوطيد العلاقات الأسرية ومتابعة الأبناء في دراستهم ومراقبة تصرفاتهم داخل وخارج المنزل. إلى جانب استخدام أسلوب النصح والتوجيه في تربية الطفل، وتقويم السلوك غير السوي، مع محاربة العادات الضارة والانحرافات الشاذة ومظاهر السلوك التي تتنافى مع الآداب العامة وقواعد العرف وضرورة تعامل الشاب مع الإنتاج والاستهلاك بفعالية وتمييزه بين الضرورات والكماليات والتصدي لتيارات الموضة المدمَرة.

كما يمكن القيام بإجراءات توعوية وتثقيفية وفتح مراكز استشارية تقدم دروسا للشباب (بنين وبنات) حول الصحَة الجنسية، وعملية استخدام الحبوب المانعة للحمل. كما يمكن العمل بالإرشاد الأسري التربوي عن طريق إلحاق المرشدين الاجتماعيين بالمتوسطات والثانويات، وذلك لتقديم دروس حول خطورة العلاقات الجنسية بدون حماية أو الخوض في الزواج السّري أو الزواج العرفي اللامشروع. أما نشر التعليم الجنسي، فيفيد في التوعية الصحيَة بمضار الجنس بدون حماية على الأفراد والمجتمع ككل.

ومن جهة أخرى، التقليل من حوادث الإجهاض بين البنات اللواتي يتهربن من الفضيحة بالتخلص من الجنين في الأشهر الأولى من الحمل على حساب صحتهن. كما أنه يقلل من عدد المولودين القتلى بطريقة عمدية ومباشرة بعد ولادتهم خوفا من رد فعل الأسرة أو المجتمع.

خلاصة:

لقد صاحب التغير الذي طرأ على بني المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة عدد هائل من العادات الجديدة لبعضها علاقة وطيدة بأنماط السلوك المنحرف واللاأخلاقي.

فبينما تتولى معظم الأسر الجزائرية الاهتمام بإيجاد شبكة من العلاقات العاطفية والمعيشية والأمنية، حيث تتميز الأسر الحالية باهتماماتها لتنشئة الطفل وتأمين مستقبله وتوفير السعادة له، فإنه جدير بالذكر، أن الكثير من الأسر تأثرت سلبا بالتغير الاجتماعي. حيث تخلت عن مسؤولياتها نحو أفرادها وضعفت وظائفها التربوية، مما أدى إلى تلاشي القيم الأخلاقية وانتشار السلوك الإنحرافي لدى الشباب ذكورا وإناثا على حد سواء.

ومما سبق يتبين أن انحراف الشباب هو وليد عوامل كثيرة ترجع في معظمها إلى الأسرة والبيئة التي يعيشون فيها. ومن بين أهم العوامل المؤثرة في سلوكهم، انحلال الروابط الأسرية وضعف الرقابة والضبط العائلي وانخفاض المعايير الأخلاقية لدى الوالدين، وغياب أحدهما مدة طويلة والاختلاط برفاق السوء.

ويمكن تفسير زيادة حالات انحراف الأحداث بأنها المرحلة التي يتحرر فيها الحدث إلى حد كبير من رقابة المنزل والمدرسة على حد سواء. وهذه الحرية المفرطة في البيئة الحضرية التي يصعب التحكم فيها تؤدي بالأطفال إلى الجنوح نظرا لقلة خبرة الشاب وسهولة اندفاعه إلى إرضاء حاجاته المادية والمعنوية. إذ بالاختلاط بأجواء مختلفة، يصبح الحدث عرضة للانحراف نتيجة التغيرات والتحولات في تكوينه الجسمي والبيولوجي والغريزي والعقلي.

الهوامش:

1- الخبر حوادث، العدد 149، من 17 إلى 23 ديسمبر 2007.

2- الخبر حوادث، العدد 148، من 10 إلى 16 ديسمبر 2007.

3- الخبر حوادث، العدد 145، من 19 إلى 25 نوفمبر 2007.

4- الخبر حوادث،العدد 149، من17 إلى 23 ديسمبر 2007.

5- الشروق اليومية، العدد 2128، الاثنين 22 أكتوبر 2007.

6- الشروق، 25 مارس 2008.

7- الخبر حوادث، فساد الأخلاق، العدد 148 من 10 إلى 16 ديسمبر 2007.

8- الخبر حوادث، العدد 145، من 19 إلى 25 نوفمبر 2007، ص10.

9- الخبر حوادث، العدد 145 ، من 19 إلى 25 نوفمبر 2007، ص10.

10- الخبر حوادث، العدد 145، من 19 إلى 25 نوفمبر 2007، ص11.

11- الخبر حوادث، العدد 145 ، من 19 إلى 25 نوفمبر 2007، ص11.

12- Karl Marx & Frederick Engels, 1845, 1846, 1848; Dahrendorf, 1968; Sprey, 1969; Steinmetz and Strauss, 1974**…**

13- عبد الحميد رشوان حسين، 1995، ص209.

14 - Park, 1975; Maslow, 1977; Harlow, 1978; Sullivan, 1978; Lamb, 1978; Baumrind, 1979**…**

15- Mead, 1934; Merton, 1938; Durkheim, 1951; Gelles, 1974; Steinmetz and Strauss, 1974; P. Colomy, 1990**…**

16 - W. Healy & A.F. Bronner; 1926, Harlow, 1962; Zimmerman, 1959, Landau, 1994, Berger, 1997**…**

17- نعيم الرفاعي، 1974؛ خوج عبد السلام، 1409، ص92.

18- Mead, 1934; Rose, 1956; Goffman, 1962; Bloomer, 1962; Mantis & Maltuser, 1978; Rock, 1979; Sticks, 1980**…**

19- Buckley, 1967; Strauss, 1973; Wilkinson, 1975**…**

20- مصطفى حجازي، 1975؛ عبد الرحمن عيسوي، 1984؛ محمد الكردي، 1986؛ عبد الله محمد عبد الرحمن وآخرون، 1999؛ علي عسكري، 2000؛ مصطفى عوقي، 2003...

21- الخبر حوادث، العدد 145، من 19 إلى 25 نوفمبر 2007، ص11.

22- إسماعيل قيرة، 2000، ص235.

23- محمد عاطف غيث، 1979.

24- عمر عسوس، 1996؛ ورنيي جان بيير، 1999؛ رشيدة سبتي، 2000؛ حسين طاهر، 2004؛ بومخلوف، 2008...

25- عمر عسوس، 1996؛ مصطفى عمر التير، 1996؛ سناء الخولي، 1996؛ ناثر سارة، 1994؛ فاخر عاقل، 1977؛ عمر محمد التومي الشيبانى، 1973...

26- الطاهر سعد الله، 2007؛ أحمد ثابت، 2004؛ إبراهيم محمد الشافعي، 1978؛ أحمد عكاشة، 1976؛ سيد عثمان، 1973؛ سعد حلال، 1972؛ نعيم الرفاعي، 1969...

27- حجازى مصطفى، 1975؛ عيسوى عبد الرحمن، 1984؛ بوزيان بوشنقاني، 1988؛ طاهر أحمد وفهمي الغزوي، 1988؛ رمزى زكى، 1993...

28- محمد بومخلوف، 2008.

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم محمد الشافعي، المرجع في علوم التربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي: ليبيا، 1978.
- أحمد ثابت، "العرب والعولمة ومخاطر التنميط الثقافي"، مجلة شؤون عربية"، عدد 120، سنة 2004.
- أحمد عكاشة: الطب النفسي المعاصر، الانجلو المصرية، القاهرة، 1976.
- الطاهر سعد الله، "القلق في الأوساط الشبابية، مجلة الجامعة المغربية، طرابلس، 2007.
- الفكر العربي – مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 83، 1996.

– أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة – بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد المتحدة، يونيو، 2004.

– إسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، ص235، 2000.

– بوزيان بوشنقانى، في التحضر والثقافة الحضرية في المغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، الدار البيضاء، الحوار، 1988.

– حجازى مصطفى، الأحداث الجانحون، دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية، بيروت، دار الطليعة، 1975.

– حسين طاهر، "تحولات البنية الأسرية في الجزائر"، في مجلة الأسرة، الصادرة عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، العدد صفر، جانفي 2004.

– خوج عبد السلام، الأسرة العربية ودورها من الوقاية من الجريمة والانحراف، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ص92، 1409هـ.

– طاهر أحمد وفهمي العزوي، الأسرة وجناح الأحداث، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 92، 1988.

– محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي – بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي – الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.

– محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري" القطيعة المستحيلة"، الطبعة الأولى، جامعة الجزائر، أكتوبر 2008.

– محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989.

– محمد عاطف غيث، «محرر« وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، 1979، ص415.

– مصطفى عبد المجيد كاره، التغير الاجتماعي وأثره على الوقاية من الانحرافات السلوكية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، رجب 1413هـ.

– مصطفى عمر التير، الوجه الآخر للسلوك: قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي، الطبعة الأولى، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1990.

– مصطفى عمر التير، الأسرة العربية والعنف: ملاحظات أولية، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996.

– مصطفى عوقي، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، عدد 19 جوان 2003.

– ناثر سارة، التحصيل التعليمي بين الأسرة والمدرسة، ندوة الأسرة موارد ومسؤوليات: رؤى مستقبلية جامعة البحرين، الصخير، من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر، 1994.

– نعيم الرفاعي: الصحة النفسية، دراسة سسيولوجية التكيف، ط4، مطبعة هاشم، دمشق، ص430، 1974.

– سيد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية اجتماعية – لأنجلو مصرية، القاهرة: جمهورية مصر العربي، 1973.

– سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: جمهورية مصر العربية، 1996.

– سعد حلال: علم النفس الاجتماعي، منشورات كلية الآداب – الجامعة الليبية، بنغازي:ليبيا، 1972.

– عمر محمد التومي الشيباني – الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس: الجماهيرية، 1973.

– عمر عسوس، دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996.

– عيسوى بن عبد الرحمن، سيكولوجية الجنوح، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.

– فاخر عاقل، التربية قديمها وحديثها، دار العلم للملايين، بيروت:لبنان– الطبعة الثانية، 1977.

– فادية عمر الجولاني، الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998.

– رمزي زكى: قضايا مزعجة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993.

- رشيدة سبتي، السلطة الاقتصادية لربة البيت، في مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، العدد الأول، سنة 2000.
- روبورت ماكيفر وشارلز بيدج، المجتمع، الكتاب الثالث، القاهرة، ص915، 1971.

Bibliography:

- Bernard, Jessie (1975) , "Note on changing life styles, 1970 - 1975", Journal of marriage and the family, 37.
- Coleman, James W. and Cressey, Donald, R. (1987), Social problems. 3rd ed., New York: Harper and Row.
- Collins, Randall (1985), Three sociological traditions, Oxford: Oxford U. Press.
- Duvall, Evelyn (1985), Marriage and family development, 6th ed, New York: Harper & row.
- Edwards, John (ed.) (1969), The family and change, New York: knorf, Inc.
- Eisenstadt, S. N. (1966), Modernization: Protest and change, Englewood cliffs, N.J: Prentice-Hall.
- Engels, Frederick (1954), The origins of the family, Private property and the state, Moscow: Foreign languages publishing house (Orig.Pub.1884).
- Eshleman, J. (1978), The family, Boston: Beacon Press.
- Harris, C.C. (1983), The family and industrial society, London: George Allen and Unwin.
- Hobart, Charles w. (1963), "Commitment value conflict and the future of the American Family, marriage and family living, 25.
- Macklin, Eleanor, D. (1986), "Nonmarital Heterosexual cohabitation", In Arlene S. Skolnick and Jerome M. Skolnick.
- Merton, Robert K. (1957), Social change and social structure, Rev.ed, Chicago: Free Press.
- Morgan, Lewis H. (1977), Ancient society, New York: Holt.
- Ogburn, William F. (1953) "The changing functions of the family", in Robert F.Winch (ed.) Selected Studies in marriage and the family, New York: Holt, Rinchart and Winston Inc.
- Parsons, Talcott (1951), The social system, I ll: free press.
- Parsons, Talcott and Bales, Robert (1956), family: Socializations and interaction process, London: Routledge and Kegan Paul.
- Reich, Wilhelm (1972), "The imposition of sexual morality", in Lee Baxandall (ed.), Sex-Pol Essays, 1829 - 1934, New York: Free press.
- Rodman, Hyman (1965), "Talcott Parsons's view of the changing American family", in Hyman Rodman (ed.) Marriage, family, and society, New York: Random House.
- Skolnick, Arlene and Skolnick, Jerome (ed) (1986) Family in Transition, 5th ed., Boston: little Brown and company.
- Warnier Jean Pierre, 1999, La mondialisation de la culture, Eds Casbah, Alger.
- William Healy & Augusta F. Bronner: Delinquents & criminals - their making & unmaking, the Mac Millan /company, NY, 1926, P126.